

الهجرة غير الشرعية كمتغير حاكم في هندسة الأمن المجتمعي الجزائري مقاربة شاملة لتحليل التهديدات والرهانات الإنسانية

Irrégulier Migration as a Governing Variable in the Engineering of Algerian Community Security: A Comprehensive Approach to Analyzing Threats and Humanitarian Challenges

تاريخ الإرسال: 2025/08/18

تاريخ القبول: 2025/11/29

محمد بن سعدة*
جامعة الجزائر 3

BENSAADA Mohammed
جامعة الجزائر 3

University of Algiers 3

مخبر السياسات الدفاعية رهانات وآفاق

bensaada.mohamed@univ-alger3.dz

Fella ARBI AOUA
جامعة الجزائر 3

University of Algiers 3

مخبر السياسات الدفاعية رهانات وآفاق

arbifella@univ-alger3.dz

ملخص:

تتناول هذه الدراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر باعتبارها متغيراً حاكماً في هندسة الأمن المجتمعي، حيث تُعدّ هذه الظاهرة نتاجاً للتفاعلات الإقليمية والدولية في المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي، ويبرز المقال الأثر المباشر للهجرة غير الشرعية على أمن المجتمع الجزائري، سواء عبر تهديدات الجريمة المنظمة أو الإرهاب العابر للحدود أو الضغط على الخدمات الصحية والاجتماعية،

مما يفرض على الجزائر إعادة صياغة مقاربتها الأمنية والإنسانية. يستعرض المقال أولاً الإطارين المفاهيمي والنظري لظاهرتي الهجرة غير الشرعية والأمن المجتمعي، موضحاً كيف تتحول الهجرة غير الشرعية إلى متغير حاكم يؤثر في صياغة سياسات الأمن المجتمعي. بعد ذلك يناقش تداعيات التدفقات الإقليمية للهجرة غير الشرعية على الجزائر مركّزاً على مسارات الهجرة عبر الحدود الجنوبية والشرقية، وانعكاساتها على الأوضاع الأمنية والإنسانية. كما يسلط المقال الضوء على سياسات الجزائر في التعامل مع هذه الظاهرة؛ بدءاً من الإجراءات الأمنية على الحدود إلى الأطر القانونية والبرامج الإنسانية مبرزاً ضرورة اعتماد مقاربة شاملة تربط بين البعد الأمني والبعد الإنساني في معالجة هذه

* - المؤلف المراسل.

التهديدات الأمنية والرهانات الإنسانية في أن واحد.
الكلمات المفتاحية: الجزائر؛ الأمن المجتمعي؛ التحديات الإنسانية؛ الهجرة غير الشرعية؛ هندسة.

Abstract:

This paper investigates the growing strategic relevance of irregular migration in shaping Algeria's community security framework. Far from being a peripheral issue, irregular migration has emerged as a central variable influenced by regional instability across the Maghreb and the Sahel. The study argues that Algeria's internal security dynamics are increasingly shaped by transnational threats-ranging from organized crime and cross-border terrorism to mounting pressure on public health and social services.

The analysis begins by establishing the conceptual and theoretical foundations of irregular migration and community security, highlighting how migratory flows have become a structuring force in Algeria's security discourse. It then examines the regional trajectories of

الأزمة. يخلص المقال إلى أن الهجرة غير الشرعية لم تعد مجرد تحدٍ ثانوي بل أصبحت متغيراً استراتيجياً حاكماً في هندسة الأمن المجتمعي الجزائري، مما يستلزم تفعيل سياسات متكاملة تأخذ في الحسبان migration, particularly through Algeria's southern and eastern borders, and assesses their impact on both security and humanitarian conditions.

The paper critically evaluates Algeria's policy responses, including border control strategies, legal instruments, and humanitarian initiatives. It emphasizes the need for a multidimensional approach that reconciles security imperatives with human rights obligations. Ultimately, the study contends that irregular migration must be addressed not as a temporary challenge but as a strategic determinant in the architecture of Algerian community security-demanding integrated, forward-looking policies that reflect the complexity of the issue.

Keywords: Algeria; Community Security; Irregular Migration; Humanitarian Pressures; Strategic

مقدمة:

شكلت الهجرة غير الشرعية إحدى الظواهر الاجتماعية والإنسانية المعقدة، التي باتت تمثل تحدياً إقليمياً ودولياً، لما لها من انعكاسات واسعة تتجاوز بعد التنقل الجغرافي، لتشمل أبعاداً أمنية واجتماعية واقتصادية وإنسانية، في هذا الإطار احتلت

الجزائر موقعًا استراتيجيًا مهمًا باعتبارها نقطة عبور رئيسية في مسارات تدفقات الهجرة غير الشرعية القادمة من دول الساحل الإفريقي جنوبًا، وكنقطة تماس مع عدة دول ذات حركة أمنية متقلبة.

مع تصاعد حدة الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلدان المنشأ، برزت ظاهرة الهجرة غير الشرعية كمتغير ديناميكي يؤثر بشكل مباشر في هندسة الأمن المجتمعي داخل الجزائر، وهو ما يتطلب فحصًا دقيقًا ومتكاملًا لمظاهرها وتداعياتها خاصة في ظل التحولات الإقليمية التي أعادت تشكيل أنماط الهجرة وتفاعلاتها مع الدولة والمجتمع، إذ لم تعد الهجرة غير الشرعية مجرد مسألة تتعلق بالتهريب أو التنقل غير القانوني، بل تحولت إلى معضلة أمنية شاملة ذات أبعاد متعددة، تشمل التحديات الأمنية (كالجريمة المنظمة، الإرهاب، والتسلل عبر الحدود) والاجتماعية (كضغط على البنية التحتية، الخدمات الاجتماعية والصحية)، إلى جانب الأبعاد الإنسانية التي تستوجب تبني مقاربة شاملة تراعي حقوق الإنسان وحماية المهاجرين.

إن الإشكالية التي حاول البحث الإجابة عنها، تمحورت أساسًا حول مدى تأثير الهجرة غير الشرعية، كمتغير حاكم في صياغة وتنفيذ سياسات الأمن المجتمعي الجزائري، مع دراسة الأبعاد المتشابهة بين التهديدات الأمنية والرهانات الإنسانية التي فرضتها الظاهرة على مستوى الدولة والمجتمع. ومن خلال هذا الطرح برز أماننا الحقل الاستفهامي التالي:

كيف أصبحت الهجرة غير الشرعية متغيرًا حاكمًا في هندسة الأمن المجتمعي الجزائري؟ وما انعكاساتها على التهديدات الأمنية والرهانات الإنسانية في الجزائر؟
كما طرح البحث جملة من الأسئلة هي:

- ما أسباب تدفقات الهجرة غير الشرعية إلى الجزائر؟
- ما مدى تأثيرها على الأمن المجتمعي الجزائري؟



- ما هي الإحصائيات التي يمكن أن توضح لنا بدقة قدرة السياسات الوطنية على التوفيق بين متطلبات الأمن والحفاظ على المبادئ الإنسانية؟

هدف هذا البحث هو تحليل دور الهجرة غير الشرعية كمتغير استراتيجي في هندسة الأمن المجتمعي الجزائري، إلى جانب استكشاف تداعيات هذه الظاهرة على الجوانب الأمنية والاجتماعية والإنسانية في المجتمع الجزائري، ثم القيام بتقييم السياسات الجزائرية المعتمدة في مواجهة الهجرة غير الشرعية، مع التركيز على أهمية تبني مقاربة شاملة ومتكاملة تجمع بين البعد الأمني والإنساني. كما تجسد هذه الدراسة أيضا محاولة لالقاء الضوء على إشكالية معاصرة تتطلب اهتمامًا متزايدًا في الأوساط الأكاديمية والسياسية، لتكون إضافة تسهم في إثراء النقاشات البحثية، وتوجيه السياسات العمومية نحو حلول أكثر فاعلية واستدامة.

وارتكز البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي سيسمح بفهم الظاهرة في أبعادها المختلفة، من خلال دراسة المفاهيم الأساسية وتحليل التداعيات ومراجعة السياسات المتبعة.

وللاجابة عن الإشكالية المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية كإجابات مبدئية، وهي أن الهجرة غير الشرعية أصبحت متغيرًا حاكمًا في هندسة الأمن المجتمعي الجزائري نتيجة التفاعلات الإقليمية والدولية؛ وأن السياسات الجزائرية في التعامل مع الظاهرة تُركّز على الجانب الأمني أكثر من الجانب الإنساني.

وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والنظري

المحور الثاني: تداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي الجزائري

المحور الثالث: المقاربة الشاملة لتعزيز الأمن والحد من التدفقات

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والنظري

يُعَدّ موضوع الهجرة غير الشرعية من أبرز الظواهر الاجتماعية والسياسية المعاصرة، لما يشكّله من تأثير مباشر وغير مباشر على الأمن المجتمعي للدول خاصة في السياق الجزائري. وفي ظل تزايد التدفقات السكانية العابرة للحدود، برزت الهجرة غير الشرعية كمتغير حاكم يؤثر في هندسة الأمن المجتمعي، إذ باتت تمثل تحديًا مركبًا يهدد الاستقرار الاجتماعي ويؤثر على التماسك الوطني. وبالتالي استلزمت معالجة هذه الظاهرة ضرورة تبني مقاربة شاملة، لتحليل التهديدات والرهانات الإنسانية التي تأخذ في عين الاعتبار العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وكذا الأبعاد الأمنية المرتبطة معها.

ومن هنا يأتي هذا المحور ليسلط الضوء على الإطار المفاهيمي والنظري للهجرة غير الشرعية انطلاقًا من كونها ظاهرة عابرة للحدود ومتعددة الأبعاد، ولتحلّل كيف تسهم في إعادة تشكيل مفهوم الأمن المجتمعي الجزائري، في سياق التحديات الإقليمية والدولية. كما تتبدّى أهمية هذا المحور في تقديم أرضية نظرية صلبة، لتحليل الظاهرة عبر دراسة المفاهيم الأساسية مثل الأمن المجتمعي، التهديدات العابرة للحدود، الرهانات الإنسانية وكشف العلاقة الجدلية بينها تمهيدًا لاستكشاف التداعيات العملية ووضع مقترحات للسياسات المناسبة لاحقًا.

أولاً- مفهوم الهجرة غير الشرعية

1- تعريف الهجرة غير الشرعية وأبعادها القانونية: تعرف الهجرة غير الشرعية في معظم الدراسات القانونية بأنها التنقل عبر الحدود الدولية بوسائل مخالفة للقوانين المتبعة في الدول المستقبلية، سواء عبر تجاوز نقاط الدخول الرسمية أو استخدام وثائق مزورة أو حتى البقاء بعد انتهاء تأشيرات الإقامة القانونية⁽¹⁾.

وتُعتبر هذه الظاهرة مخالفة للقوانين الوطنية والدولية المنظمة للهجرة، وتثير نقاشات حول سيادة الدولة وحقوقها في التحكم في حدودها، لأنها ظاهرة إنسانية



بتأثيرات أمنية وتداعيات يجب النظر فيها بعين النقد والحرص والتدقيق. ولظاهرة الهجرة غير الشرعية أبعاد عديدة، من أهمها الأبعاد القانونية التي تمتد لتشمل قضايا حقوق الإنسان، حيث توجد التزامات دولية مثل اتفاقيات الأمم المتحدة التي تدعو إلى معاملة المهاجرين بكرامة وحقوق متساوية بالرغم من خرقهم للقوانين الوطنية المعمول بها من طرف كل الفواعل الدولية في أي إقليم كان⁽²⁾. وعلى هذا النحو يُعتبر الجمع بين احترام القانون وحماية حقوق المهاجرين تحديًا رئيسيًا للدول. لأن المهاجرين قبل أن يكونوا تهديدًا أمنيا هم أولا بشر أخرجتهم الظروف القاهرة من ديارهم وبلدانهم الأصلية في رحلات قاتلة عبر صحاري إفريقيا الساخنة والقاحلة.

أما الهجرة غير الشرعية في السياق الجزائري، نجد بأن الأبعاد القانونية تأتي حقيقة ضمن إطار التشريعات الوطنية، التي تحظر دخول وإقامة الأجانب بطرق غير نظامية، مع التأكيد على ضرورة التوازن بين امن الحدود والحفاظ على الكرامة الإنسانية⁽³⁾.

2- الأبعاد الإنسانية والاجتماعية للهجرة غير الشرعية: الهجرة غير الشرعية ليست مجرد قضية قانونية، بل هي أيضا ظاهرة تحمل أبعادا إنسانية واجتماعية عميقة، وكلما كانت الظاهرة مرتبطة بالتعدد والتنوع الجنسي، أي النساء والأطفال والشيوخ إلى جانب الشباب الباحث عن حياة أفضل، كلما تحولت الظاهرة إلى مسألة إنسانية أكثر تعقيدا⁽⁴⁾.

فغالبًا ما يهاجر الأفراد هربًا من الفقر المدقع والقاتل وفرارا من الصراعات والحروب الأهلية والإبادات الجماعية، وهذه هي كلها حيثيات ناتجة عن انعدام الأمن في المناطق الأصلية للمهاجرين غير الشرعيين، وهو في نفس الوقت ما يجعل الهجرة غير الشرعية تعبيرًا عن سعي إنساني للعيش الكريم، وبحثا عن الملاذ الأمن والحياة الفضلى⁽⁵⁾.

رغم كل ما تعانيه الدول الطاردة من أزمات وحروب وصراعات أهلية وحدودية دامية، إلا أنه يستحيل تجاهل نسب التدفقات والسيلان الكبير للمهاجرين غير النظاميين، لأن هذا الفعل في حد ذاته تحول إلى ظاهرة لها تداعيات أمنية خطيرة، لا حدود لها في تأثيراتها على المجتمعات المستقبلية، بحيث أن أهم ما ينعكس عن ذات الظاهرة هو الضغوط الكبيرة على الخدمات الاجتماعية والصحية في بلدان الاستضافة أو بلدان المقصد وكذا تأثيرها المباشر والملموس على سوق العمل⁽⁶⁾. كما لا يمكن تجاهل الآثار التي تنتج عن الظاهرة أو ما يمكن للظاهرة أن تؤديه ديناميكيا، من خلال لعبها الدور الكبير في إحداث التوترات الاجتماعية والثقافية في البلد المضيف خصوصًا في حواف الدولة، أو في مناطق التماس الحدودية التي تشهد التدفقات المكثفة، والتي تبرز في مظاهر مختلفة كالحشيات وبيوت القصدير وكذا أحياء الأفارقة.

بالتالي يمكن القول بأن الجزائر، هي دولة تقع على التماس مع أكثر من خمسة دول إفريقية متمثلة في المالي، النيجر، التشاد، موريتانيا وليبيا عبر أكثر من سبعة آلاف كلم كلها حدود متاخمة، كما أن أهم ما يميز هذه الدول هو الهشاشة وعدم التحكم في الحدود، وهو ما حول الهجرة غير الشرعية إلى ضاغط مؤثر سلبيًا على التوازن الاجتماعي في بعض الولايات الجزائرية الحدودية، وعلى رأسها تمنراست، ورقلة، بشار، الأغواط وتبسة. وأول ملاحظة يمكن تسجيلها هي تكاتف واندماج هذه الظاهرة المتعلقة بالهجرة غير الشرعية مع جملة من تحديات التنمية المحلية، وعلى رأسها البطالة، قلة مناصب الشغل وكذا الجريمة المنظمة. مما فرض ضرورة على الجزائر القيام بصياغة مقاربات إنسانية قادرة على مراعاة حقوق المهاجرين، إلى جانب القيام بمجهود كبير لاستتباب الأمن الوطني، وعدم السماح للظاهرة أن تتحول إلى عامل من عوامل التفكيك المجتمعي أو عامل لضرب استقرار المجتمعات المحلية⁽⁷⁾.

3- خصوصية الهجرة غير الشرعية في شمال إفريقيا والجزائر: تعدُّ منطقة شمال إفريقيا مجالا حيويا لعبور واستقبال المهاجرين غير الشرعيين خصوصًا القادمين من دول جنوب الصحراء⁽⁸⁾. وتعدُّ الجزائر ونظرا لتمييزها بموقعها الجغرافي الكبير والحدود الممتدة مع دول متعددة قوة إقليمية قادرة على أن تلعب دورًا استراتيجيًا في مسار الهجرة من الجنوب إلى الشمال⁽⁹⁾. لأن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في هذا الإقليم الشمال الإفريقي عموما والجزائري على وجه الخصوص تتميز بخصوصيات فريدة من نوعها، هي:

- استخدام طرق تهريب منظمة.
- التفاعل بين الهجرة الاقتصادية والهجرة القسرية بسبب النزاعات السياسية⁽¹⁰⁾.
- التدفقات متفاوتة التي شهدتها المغرب، وتشهدها أيضا الجزائر وتونس وتربطها في إطار منهجي من الرحلات التي باتت تضم قبائل إفريقية بأكملها.

بمعنى أن قضية التصدي للظاهرة بشكل فردي أو بطريقة انفرادية لا يأتي بالنتائج المرجوة، أي أن المواجهة يجب أن لا تكون أحادية. لأن الأمر في حد ذاته بات يتطلب تعاونا إقليميا وتضافرا لجهود إقليمية دولية لمواجهتها. وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن الجزائر كواحدة من الدول المنتمة لشمال إفريقيا هي الآن في مواجهة تحديات عميقة، أبرزها العمل على ترسيخ السياسات الأمنية الشاملة، والتي تشمل كما أسلفنا الذكر كل الجوانب الإنسانية، وإبراز دور مؤسسات الدولة والمنظمات الدولية في إدارة هذه الظاهرة⁽¹¹⁾.

ثانيا- مفهوم الأمن المجتمعي

1- تطور مفهوم الأمن المجتمعي من الأمن التقليدي إلى الأمن الشامل: بدأ مفهوم الأمن كمصطلح يرتبط بحماية الدولة من التهديدات العسكرية الخارجية، لكنه تطور ليشمل نطاقات أوسع تتعلق بالأمن الاقتصادي والسياسي والبيئي والاجتماعي⁽¹²⁾.

ظهر مفهوم "الأمن المجتمعي" كرد فعل على محدودية الأمن التقليدي، لأنه ركز على حماية المجتمعات المحلية من كافة أشكال التهديدات التي قد تعرقل استقرارها، ولقد عكس هذا التحول أيضا ذلك الإدراك العميق، بأن الأمن لا يقتصر على الحدود السياسية للدولة فقط، بل يشمل الاستقرار الاجتماعي وحماية المواطنين من الجرائم المنظمة وكذلك الفقر ومخاطر الاوثة والهجرة غير الشرعية في أن واحد، أي بات الأمن المجتمعي يتعامل مع أبعاد متعددة تشمل السياسة، الاقتصاد، الصحة والتنمية⁽¹³⁾.

2- مكونات الأمن المجتمعي وأهميته في استقرار المجتمعات: الأمن المجتمعي من عدة عناصر أساسية منها:

- أ- الأمن الاقتصادي: ويتمثل في حماية المجتمعات من البطالة والفقر.
 - ب- الأمن الاجتماعي: ويتمثل في الحد من الظواهر الاجتماعية كالعنف والتمييز.
 - ج- الأمن الصحي: ويتمثل في الوقاية من الاوثة وضمان الخدمات الصحية.
 - د- الأمن البيئي: ويتمثل في حماية الموارد الطبيعية وتأمين بيئة نظيفة⁽¹⁴⁾.
- إذا تكمن أهمية الأمن المجتمعي في قدرته على خلق البيئة المستقرة التي تتيح لكافة الأفراد ممارسة حقوقهم وحررياتهم، وتعزز من التماسك الاجتماعي وتقلل من النزاعات الداخلية⁽¹⁵⁾.

3- الأمن المجتمعي في الجزائر بين الواقع والمأمول: عند البحث في مفهوم الأمن المجتمعي في الجزائر نلاحظ أمرا مهما يتمثل في عدم البلورة الكاملة والمستوفية لكافة المميزات والشروط لهذا المصطلح، أي لا زال في طور التنشئة.

لكن رغم حداثة هذا المصطلح إلا أنه بات يحظى باهتمام متزايد في السياسات الوطنية، وهو مدرج في كل الجامعات الجزائرية المتخصصة في الدراسات الأمنية والاستراتيجية بحكم أنه مصطلح انبثق عن المدارس النقدية، المتمثلة في مدرسة كونهانغن كأفضل نموذج نقدي للدراسات الأمنية⁽¹⁶⁾.

كما أنه بات أكثر تركيزاً على تحليل كل التهديدات، والتي يمكن أن تصدر عن فواعل لادولية، وأن أهم هذه التحديات هي:

- الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على المجتمعات الحدودية.

- الفقر وعدم المساواة الاقتصادية.

- التهديدات الأمنية المرتبطة بالتطرف والجريمة المنظمة⁽¹⁷⁾.

وعليه نجد بأن الدولة الجزائرية لم تبق مكتوفة الأيدي أمام هذه التحديات والمآل من المستقبل، بل سعت إلى ملاحظة الظاهرة ملاحظة المتبصر للشؤون الإنسانية والأمنية، وعمدت إلى تبني المقاربات الشاملة القادرة على الدمج والجمع بين الجوانب الأمنية والتنمية والإنسانية، لتعزيز استقرار مجتمعاتها الداخلي في محيطه الإقليمي المتشجع.

وهو ما مكن الجزائر من شق طريق قوي لمعالجة الظاهرة من خلال التطبيقات العملية لمختلف السياسات المنتهجة، ومواجهة الصعوبات البنيوية والإدارية⁽¹⁸⁾.

ثالثاً- الهجرة غير الشرعية كمتغير حاكم في هندسة الأمن المجتمعي

1- مفهوم المتغير الحاكم وأهميته في الدراسات الأمنية: يُعد "المتغير الحاكم (Key)" (*Variable*) مفهوماً تحليلياً، يُستخدم في الدراسات الأمنية لتحديد العامل أو الظاهرة، التي تفرض تأثيراً حاسماً ومباشراً على بنية الأمن الوطني أو الإقليمي، ويستخدم هذا المفهوم لفهم كيفية تأثير العوامل على السياسات الأمنية والاستراتيجيات المتبعة. وتماشياً مع هذا التعريف فإن المتغير الحاكم يشير إذاً إلى الظاهرة أو العامل الذي يهيمن على صنع السياسات الأمنية واستراتيجيات الدولة في فترة معينة⁽¹⁹⁾.

ويُستخدم هذا المصطلح أيضاً في الدراسات الأمنية والاستراتيجية، من أجل فهم الديناميكيات التي تؤثر في أولويات الدول وقراراتها، لأن تحديد المتغير الحاكم

- يسمح بالقيام بمجموعة من الأمور على رأسها:
- توجيه السياسات الأمنية نحو معالجة التهديدات الأكثر تأثيراً.
 - تخصيص الموارد بشكل فعال لمواجهة التحديات الأمنية.
 - تطوير استراتيجيات وقائية تستند إلى فهم دقيق للعوامل المؤثرة.
 - فهم أعمق للتحديات الأمنية.
 - التعزيز من قدرة التحليل السياسي على استشراف المستقبل ووضع الخطط⁽²⁰⁾.
- 2- تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي الجزائري: أصبحت الهجرة غير الشرعية متغيراً حاكماً:
- أ- في هندسة الأمن المجتمعي الجزائري، من خلال تأثيرها على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للدولة الجزائرية⁽²¹⁾.
 - ب- في إحداث الضغط من خلال تدفق المهاجرين غير النظاميين، على الموارد والخدمات الاجتماعية للدولة المضيفة وتأثيرات ذلك.
 - ج- في حدوث عديد التوترات بين السكان المحليين والمهاجرين⁽²²⁾.
 - د- في فتح آفاق واسعة من الانعكاسات الأمنية، التي تشمل تهديدات لا تماثلية مرتبطة في مجموعها بالجريمة العابرة للحدود والاتجار بالبشر⁽²³⁾.
- 3- التفاعل بين العوامل الإقليمية والهجرة غير الشرعية في صياغة السياسات الأمنية: إن تقصي الهجرة غير الشرعية والوقوف على نتائجها وتداعياتها يعطي ملاحظات دقيقة بأنها أصبحت ذات ارتباط وثيق بالعوامل الإقليمية التالية:
- الأزمات السياسية.
 - الأزمات الاقتصادية في دول الجنوب.

- التوترات الأمنية في منطقة الساحل والصحراء⁽²⁴⁾.
وعليه فإن هذا التفاعل الإقليمي جعل من الصعوبة بمكان، التعامل مع الظاهرة فقط على المستوى الوطني، لذلك توجهت السياسات الجزائرية نحو اعتماد مقاربات إقليمية ودولية تمثلت في:

- التنسيق مع الدول المجاورة.
- التعاون مع المنظمات الدولية.
- العمل الجماعي والتنسيق التضامني لإدارة تدفقات الهجرة.
- السهر على احترام الحقوق الإنسانية⁽²⁵⁾.

لقد توصلت هذه الدراسة من خلال المحور الأول إلى أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تُعدّ متغيرًا حاكمًا في صياغة معادلات الأمن المجتمعي الجزائري، إذ كشفت المقاربة والنظرية عن تداخل أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية والأمنية وانعكاساتها على استقرار المجتمع وتماسكه. وقد أبرز التحليل النظري أهمية إدراك العلاقة الجدلية بين هذه الأبعاد، وتحديد مواقع التهديدات والرهانات الإنسانية المرتبطة بها. وهو ما مكن من صياغة رؤية شاملة ومتكاملة للتعامل مع الظاهرة سواء من منظور وقائي أو علاجي.

وفي ضوء ما تمّ عرضه، فإن الانتقال إلى المحور الثاني سيفرض نفسه بوصفه استكمالًا طبيعيًا لهذا التحليل، إذ يركّز على دراسة تداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي الجزائري، فالانتقال إلى دراسة التداعيات العملية، يتيح فهمًا أعمق للظاهرة، ويظهر كيف تتحول الهجرة غير الشرعية من مفهوم نظري إلى واقع ملموس يمس الأمن المجتمعي، ويُعيد تشكيل أولويات الدولة في مواجهتها.

المحور الثاني: تداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي الجزائري

صارت الهجرة غير الشرعية من أبرز الظواهر التي تساهم في خلق التفاعل السوسولوجي، وهو ما أحدث في الجزائر في العقود الأخيرة قلقا متزايدا بحكم أن الظاهرة تحولت إلى مصدر دافع للقلق؛ بسبب تزايد أعداد المهاجرين الوافدين بطرق غير نظامية أو العابرين للأراضي الجزائرية نحو الضفة الشمالية للمتوسط، وقد أضحت هذه الظاهرة بما تحمله من تعقيدات سياسية، اقتصادية واجتماعية تمثل تحديًا حقيقيًا للأمن المجتمعي الجزائري بالنظر إلى ارتباطها الوثيق بالجريمة المنظمة، الاتجار بالبشر، انتشار سوق العمل غير الرسمي، تنامي الضغوط على البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، لذلك فرض هذا الموضوع مقاربة تحليلية متعددة الأبعاد، سعت إلى استجلاء انعكاساته على استقرار المجتمع الجزائري وأمنه الداخلي، من خلال تناول مظاهره المختلفة على الصعيدين الأمني والاجتماعي، وسبل المعالجة ضمن السياسات الوطنية المتكاملة.

أولا- الأبعاد الأمنية للهجرة غير الشرعية:

- 1- التهديدات الأمنية المباشرة: تُعدّ الهجرة غير الشرعية تحديًا أمنيًا مباشرًا للجزائر لأنها ساهمت في:
 - أ- انتشار الجريمة العابرة للحدود كالتهريب والاتجار بالبشر والمخدرات⁽²⁶⁾.
 - ب- إنتاج مجال خصب لأنشطة الجماعات الإجرامية والإرهابية.
 - ج- العمل على زعزعة الأمن المحلي من خلال أداء الأدوار الوظيفية⁽²⁷⁾.
- 2- التهديدات الأمنية غير المباشرة: لا تقتصر التداعيات الأمنية للهجرة غير الشرعية على الجوانب المباشرة، بل صارت تشمل كذلك مختلف التأثيرات غير المباشرة مثل:
 - الضغط على البنية التحتية والخدمات العامة.



- ارتفاع معدلات التوتر الاجتماعي.

- تنامي ظواهر العنف والتطرف⁽²⁸⁾.

- معاناة المناطق الحدودية ذات الهشاشة الأمنية⁽²⁹⁾.

ثانيا- الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية:

1- التأثيرات الاقتصادية: أدت الهجرة غير الشرعية إلى آثار اقتصادية سلبية،

ومن أبرز هذه الآثار السلبية هي:

أ- تفاقم مشكلة البطالة في المناطق الحدودية.

ب- ارتفاع الانفاق الحكومي على سياسات الردع والمراقبة الأمنية⁽³⁰⁾.

كما تُشير الدراسات إلى التأثير الكبير للهجرة غير الشرعية في إضعاف الاقتصاد غير الرسمي، وانعكاسه سلباً على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لمختلف المناطق⁽³¹⁾.

2- التأثيرات الاجتماعية: أسهمت الهجرة غير الشرعية كذلك من جانب آخر

وعلى الصعيد الاجتماعي في:

- خلق ضغوط اجتماعية.

- إحداث تغيرات على مستوى التركيبة السكانية.

- زعزعة الخزان الأول لمكونات الهوية الوطنية والرموز الجامعة.

- خلق نوع من التفاعل مع مختلف أطراف المجتمع.

- خلق ملامح التعدد والتفكك داخل المجتمع المنسجم.

- خلق تحديات تتعلق بالهوية الثقافية والاندماج، بالإضافة إلى التجمعات السكنية الفوضوية على حواف المدن.

- امتهان الدعارة لكسب الأموال والثراء السريع⁽³²⁾.

وعليه يمكن القول استنادا على ما سبق، بأن ظاهرة الهجرة غير الشرعية وما ارتبط بها من انعكاسات باتت تؤثر سلبًا على تماسك المجتمع المحلي، خاصة في المناطق الحدودية⁽³³⁾.

ثالثا- السياسات والاستراتيجيات الوطنية:

1- السياسات الحكومية: تبنت الجزائر الإجراءات القانونية والأمنية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، المتمثلة في:

أ- سنّ القوانين والتشريعات التي تُجرّم الهجرة غير الشرعية.

ب- تعزيز الرقابة على الحدود⁽³⁴⁾.

ج- العمل على احتواء تدفقات المهاجرين غير الشرعيين، والحد من آثارها الأمنية⁽³⁵⁾.

2- التعاون الإقليمي والدولي: سعت الجزائر لتفعيل التعاون الإقليمي والدولي لمواجهة الظاهرة من خلال:

أ- تبادل الخبرات والمعلومات مع دول الجوار.

ب- المشاركة في الاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة⁽³⁶⁾.

وبالتالي يُعدّ هذا التعاون أداة مهمة في التصدي للشبكات الإجرامية عبر الوطنية، وتعزيز الاستقرار الأمني⁽³⁷⁾.

في الأخير اتضح أن الهجرة غير الشرعية باتت شكلا من أشكال التحديات المتعددة الأبعاد، لأنها صارت تهدد تماسك الأمن المجتمعي الجزائري، وتضاعف من الضغوط على البنية التحتية، الموارد الاقتصادية والاجتماعية. فضلا عن تداعياتها على الجريمة المنظمة والظواهر الأمنية المستجدة. وبالنظر إلى تعقيد هذه الظاهرة وتشابك عواملها الداخلية والخارجية؛ فإن الاستجابة لها صارت تتطلب رؤية شاملة تتجاوز الحلول الأمنية التقليدية، نحو صوغ مقاربة متعددة المستويات تستوعب

الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفي هذا السياق سوف يطرح المحور الثالث نفسه كخطوة منهجية ضرورية لبحث المقاربة الشاملة لتعزيز الأمن والحد من التدفقات غير الشرعية، وسيمثل المحور الأخير حلقة وصل أساسية بين تشخيص الإشكالية وتقديم حلول استراتيجية، تركز على التكامل بين البعد الأمني والسياسات التنموية والاجتماعية، بما يسهم في معالجة جذور الهجرة غير الشرعية، وضمان استقرار وأمن المجتمع الجزائري.

المحور الثالث: المقاربة الشاملة لتعزيز الأمن والحد من التدفقات

يُعد موضوع تبني الجزائر لمقاربة أمنية شاملة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، أحد المرتكزات الأساسية لتعزيز الأمن المجتمعي في الجزائر. خاصة في ظل التحولات العميقة الاجتماعية والأمنية في المنطقة شمال إفريقيا والساحل والصحراء، وعليه فإن تجليات هذه المقاربة تبدو للعيان وبوضوح من خلال تضافر الأبعاد الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والمؤسسية بشكل تكاملي لخدمة وبناء هدف واحد، والمتمثل أساسا في الحد من التدفقات غير الشرعية ومعالجة الأسباب العميقة لهذه الظاهرة.

أولا- المقاربة الأمنية المتكاملة:

تُعد المقاربة الأمنية حجر الزاوية في الاستراتيجية الجزائرية لمواجهة الهجرة غير الشرعية، فقد أولت الدولة الجزائرية أهمية كبرى لمجموعة من الاستراتيجيات تمثلت في:

1- تعزيز القدرات الأمنية الوطنية: وهذا من خلال تعزيز القدرات الأمنية عبر دعم الإمكانيات البشرية على مستوى حرس الحدود التابعة للجيش الوطني الشعبي، وتحديث أنظمة المراقبة الإلكترونية.

2- **تبني المقاربة التشاركية مع دول الجوار:** لقد تبنت الجزائر مقاربة تشترك دول الجوار في التعامل الثنائي والجماعي، ولقد ارتكزت في مجملها على التنسيق الأمني وتبادل المعلومات الأمنية، حول شبكات التهريب والاتجار بالبشر، وهو ما أثمر عن تفكيك عدة شبكات إجرامية كانت تنشط عبر الحدود المتاخمة للجزائر.

3- **تدعيم قوات الدرك الوطني GGF:** دعمت الدولة الجزائرية قدرات قوات الدرك الوطني المرابطة على الحدود عبر النواحي العسكرية الست، بوسائل تكنولوجية متقدمة كالكاميرات الحرارية والمسيرات؛ مما ساهم في رفع فعالية مراقبة الحدود ومواجهة التدفقات غير الشرعية.

وأكدت إحصائيات وزارة الداخلية الجزائرية تسجيل انخفاض بنسبة 30% في محاولات العبور غير الشرعي عبر الحدود الجنوبية بين سنتي 2021 و 2023.

ثانيا- المقاربة الاقتصادية والاجتماعية:

لقد أدركت الدولة الجزائرية بأن الظاهرة الإنسانية، المتمثلة في الهجرة غير الشرعية، أصبحت ذات أبعاد إنسانية واجتماعية عميقة؛ وبالتالي فإنها لا تنطلق من فراغ، وإنما محورها الإنسان أي ذلك الإنسان المقهور والمغلوب على أمره، الذي غادر موطنه الأصلي تحت ضغط الظروف القاهرة بسبب الفقر، البطالة، انعدام الأمن وضبابية المستقبل الإفريقي. وما دامت هذه الظاهرة إنسانية في أساسها حاملة لتهديدات أمنية، فإن الجزائر لم تتوانى في حرصها على تضمين سياساتها الأمنية كل الأبعاد المتعلقة بالتنمية المستدامة في استراتيجيتها؛ من خلال إطلاق البرامج الاقتصادية والاجتماعية الموجهة للمناطق الأكثر تصديراً للمهاجرين. ولقد شملت هذه البرامج ما يلي:

- 1- توفير فرص عمل للشباب.
- 2- دعم الأنشطة الاقتصادية المحلية.
- 3- العمل الدؤوب من أجل تقليص دوافع الهجرة لدى فئات واسعة.



إلى جانب ذلك، أولت الدولة اهتمامًا خاصًا لحمولات التوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات التربوية، وهو ما ساهم في رفع الوعي المجتمعي حول أبعاد الظاهرة، كما تم إدماج موضوع الهجرة ضمن البرامج التعليمية والإعلامية؛ ما عزز من مناعة الشباب ضد خطابات الشبكات الإجرامية.

ثالثا- المقاربة القانونية والمؤسسية:

حرصت الجزائر على تطوير الإطار القانوني المتعلق بمكافحة الهجرة غير الشرعية بما يتوافق مع المعايير الدولية، فتم إصدار تعديلات قانونية تُجرّم تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، وتشدّد العقوبات على المتورطين في هذه الجرائم. كما أنشئت لجان وطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، تضم ممثلين عن مختلف القطاعات الأمنية، الاجتماعية والقضائية؛ ما ساهم في تعزيز التنسيق المؤسسي وتحقيق استجابة أكثر فعالية.

وعكفت الجزائر من جانب آخر على تطوير قدرات المؤسسات المختصة (وزارة الداخلية، جهاز الشرطة، الدرك الوطني)، من خلال توفير التكوين المستمر والدعم التقني، ما عزز من كفاءتها في إدارة ملفات الهجرة وحقوق الإنسان. وتشير تقارير المنظمات الدولية إلى أن الجزائر أحرزت تقدماً معتبراً في هذا المجال، مع تسجيل تراجع ملحوظ في حجم شبكات التهريب والاتجار بالبشر بين عامي 2018 و2023.

في الأخير يمكن القول بأن تبني مقاربة شاملة لتعزيز الأمن المجتمعي والحد من تدفقات الهجرة غير الشرعية، مثلت ضرورة ملحة للجزائر في ظل التحديات المتزايدة التي فرضتها هذه الظاهرة؛ وتمثلت هذه المقاربة في تحقيق توازن دقيق بين الجوانب الأمنية والإنسانية، وذلك من خلال تفعيل التعاون المؤسسي وتبني سياسات تشاركية متعددة المستويات. إذا هذه المقاربة سعت إلى:

1- معالجة الأسباب الجذرية للهجرة كالفقر والبطالة والنزاعات في الدول الطاردة.

2- توجيه المبادرات التنموية مباشرة إلى مناطق المصدر للحد من مغذيات الظاهرة.

4- تعزيز قدرات الدولة في ضبط الحدود.

5- مكافحة شبكات التهريب والجريمة المنظمة.

6- احترام حقوق الإنسان وحماية الفئات المستضعفة.

وبناء على ذلك، يُعد التنسيق الإقليمي والدولي جزءاً أساسياً في هذه المقاربة، بالنظر إلى الطبيعة العابرة للحدود للهجرة غير الشرعية، وهو ما يستدعي ضرورة دعم التعاون مع دول الجوار، والمنظمات الإقليمية والدولية، لاعتماد حلول شاملة ومستدامة. بذلك، تمثل المقاربة الشاملة أداة استراتيجية لتقوية منظومة الأمن المجتمعي الجزائري، لضمان استقرار الدولة وحماية كرامة الإنسان في آن واحد.

ويمكن أن نستنتج من خلال هذا المحور أن التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية أصبح إذا يتطلب تبني مقاربة شاملة متعددة الأبعاد، تتجاوز الحلول الأمنية التقليدية، نحو وضع استراتيجيات تنموية واجتماعية فعالة. كما تبين أن التحديات المرتبطة بالأمن المجتمعي لا يمكن احتواؤها إلا عبر التكامل بين السياسات الأمنية المحكمة، ومبادرات التنمية المستدامة، وتطوير آليات التعاون الإقليمي والدولي، كما تقتضي هذه المقاربة وضع إطار قانوني واضح وتفعيل الأطر المؤسسية المعنية بقضايا الهجرة، مع التركيز على التنمية المحلية في المناطق المصدرة للهجرة، بما يعزز الاستقرار ويحد من تدفقات الهجرة غير الشرعية، ويتضح أخيراً أن معالجة الظاهرة بفعالية مرهون بقدرة الدولة على بناء سياسات متكاملة، تضمن الأمن وتحمي المجتمع من التداعيات السلبية للهجرة غير الشرعية.

خاتمة:

لقد اتضح من خلال الدراسة أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تشكل حقيقة تحدياً بالغ الأهمية للأمن المجتمعي الجزائري، لما لها من تداعيات اقتصادية، اجتماعية، ثقافية،



أمنية متداخلة. وقد أظهرت الدراسة أن أسباب هذه الظاهرة متعددة ومعقدة، مرتبطة بعوامل داخلية وخارجية، تتداخل فيها الأبعاد الاقتصادية مع العوامل الأمنية والسياسية.

كما تبين أن التصدي لهذه الظاهرة تلزمه مقارنة شاملة تعتمد على التكامل بين مختلف السياسات الأمنية، الاجتماعية، الاقتصادية، التنموية. وفي ضوء ذلك برزت ضرورة صياغة استراتيجية وطنية تأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الجزائرية، وتحديات المحيط الإقليمي والدولي. بما يعزز الأمن المجتمعي ويحمي الوطن، من آثار الهجرة غير الشرعية وهذا بالتأكيد يحيلنا إلى النتائج والمقترحات التالية:

أولا- النتائج:

- 1- أظهرت الدراسة أن الهجرة غير الشرعية تشكل عامل ضغط كبير على الأمن المجتمعي الجزائري. بما في ذلك انتشار الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر.
- 2- بينت الدراسة أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية مرتبطة بمجموعة من العوامل الداخلية: مثل البطالة، التفاوت التنموي. وعوامل خارجية: كالنزاعات الإقليمية.
- 3- أوضحت الدراسة أن السياسات الأمنية وحدها لا تكفي لمعالجة الظاهرة، بل لا بد من سياسات شاملة ومتعددة الأبعاد.
- 4- كشفت النتائج عن ضعف التعاون الإقليمي والدولي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، مما شكل عرقلة واضحة للجهود الوطنية.
- 5- أبرزت الدراسة أن للهجرة غير الشرعية آثارا سلبية على الهوية الثقافية والاجتماعية، بما يهدد تماسك المجتمع الجزائري.
- 6- أظهرت الدراسة الحاجة الماسة إلى تنمية المناطق المصدرة للهجرة، وإشراك المجتمعات المحلية في مواجهة الظاهرة.

ثانيا- المقترحات:

- 1- وضع استراتيجية وطنية شاملة لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، تجمع بين

- الأبعاد الأمنية والاجتماعية والاقتصادية.
- 2- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي مع دول الجوار والاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي، بهدف تبادل المعلومات والخبرات.
- 3- تفعيل البرامج التنويعية المستدامة في المناطق المصدرة للهجرة داخل الجزائر، للحد من الدوافع الاقتصادية والاجتماعية للهجرة.
- 4- تطوير الأطر القانونية والمؤسسية المتعلقة بالهجرة، بما يضمن حقوق الإنسان ويحمي الأمن الوطني في أن واحد.
- 5- تنظيم حملات توعية على مستوى المجتمع الجزائري، لتوضيح مخاطر الهجرة غير الشرعية وتعزيز الوعي القانوني والاجتماعي.
- 6- دعم قدرات أجهزة الأمن وحرس الحدود بالتكنولوجيا الحديثة والتدريب المستمر، لضمان مراقبة فعالة للحدود وضبط التدفقات غير الشرعية.

الهوامش والمراجع:

- (1). محمد العريبي، دراسة حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 45، 2020، ص. 32-56.
- (2). سمير العيد، الهجرة واللجوء: أبعاد قانونية وإنسانية، دار النشر الجامعية، 2018.
- (3). وزارة الداخلية الجزائرية، القوانين الوطنية المتعلقة بالهجرة، 2019.
- (4). ليلي بوشوشة، الهجرة غير الشرعية: أبعاد اجتماعية وقانونية، مجلة الدراسات المغاربية، العدد 12، 2019، ص. 101-123.
- (5). نوال مصطفى، دوافع الهجرة غير الشرعية وابعادها الاجتماعية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 36، 2021، ص. 45-69.
- (6). عبد القادر بن يوسف، تأثير الهجرة على المجتمعات الحدودية في الجزائر، مجلة العلوم السياسية، العدد 34، 2020، ص. 14-42.
- (7). أرشيف ASJP، الملف الخاص: الهجرة في منطقة المغرب العربي، 2017.
- (8). فتحي عمار، المقاربة الشاملة في الأمن الوطني: دراسة مقارنة، دار العلم، 2019.
- (9). هدى رشدي، مفهوم الأمن المجتمعي وتأثيره على السياسات الوطنية، مجلة الأمن والدراسات الاستراتيجية، العدد 27، 2021، ص. 67-90.
- (10). ناصر حسن، الأمن المجتمعي في المجتمعات الحديثة، دار الفكر، 2019.



- (11)- عبد العزيز حمادي، الهجرة غير الشرعية كمتغير حاكم في الأمن المجتمعي الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2023.
- (12)- سمير خلف، الاستراتيجيات الأمنية الحديثة: المتغيرات الحاكمة، مجلة العلاقات الدولية، العدد 40، 2022، ص. 80-55.
- (13)- الأرشيف الوطني للدراسات الاستراتيجية (ASJP)، تقارير الأمن الحدودي وتأثير الهجرة غير الشرعية، 2021.
- (14)- فاطمة الزهراء عماري، الهجرة غير الشرعية واستقرار المجتمعات الحدودية، مجلة الدراسات الأمنية، العدد 15، 2019، ص. 101-78.
- (15)- نوال مصطفى، الأمن الشامل وتحدياته في الجزائر، مجلة العلوم السياسية، العدد 39، 2022، ص. 55-33.
- (16)- وزارة الدفاع الوطني الجزائرية، الأمن المجتمعي في الجزائر: الواقع والتحديات، 2020.
- (17)- عبد المجيد قاسم، التحديات الأمنية في الجزائر: دراسة ميدانية، مجلة الأمن القومي، عدد 22، 2019، ص 40-65.
- (18)- أرشيف ASJP، دراسات في الأمن الوطني والتنمية، 2022.
- (19)- فنجي عمار، الدراسات الأمنية: المتغيرات والاستراتيجيات، دار العلم، 2020.
- (20)- سمير خلف، السياسات الأمنية الحديثة وتحليل المتغيرات، مجلة العلاقات الدولية، العدد 41، 2023، ص 22-47.
- (21)- عبد العزيز حمادي، المصدر السابق.
- (22)- ليلى بوشوشة، المصدر السابق.
- (23)- ناصر حسن، المصدر السابق.
- (24)- الأرشيف الوطني للدراسات الاستراتيجية (ASJP)، المصدر السابق.
- (25)- وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، التنسيق الإقليمي والدولي في مواجهة الهجرة غير الشرعية، 2021.
- (26)- برناوي، اساء، وبلهاسمي، محمد الامين، وطبيي، طبيي، "تداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي الجزائري: دراسة حالة المهاجرين الافارقة"، مجلة القانون والمجتمع، مجلد 10، عدد 1، 2020، ص 96-79.
- (27)- بن عريبة، رياض، "واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر وتداعياتها على الأمن الوطني"، مجلة الحقوق والحريات، مجلد 10، عدد 1، 2022.
- (28)- سفيان، ريميلوي، "تأثير ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الأمن المغاربي وسبل دعمه من بوابة منظمات المجتمع المدني: دراسة حالة الجزائر"، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، عدد 5، 2019.
- (29)- قاسي، عبد الرؤوف، "الهجرة غير الشرعية: الدوافع والانعكاسات الأمنية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة وهران، عدد 34، 2021.
- (30)- أودية، فوزية، "مكافحة الهجرة غير الشرعية: دراسة قانونية مقارنة"، جامعة الجزائر، 2019.
- (31)- عاشوري، فتيحة، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة غير الشرعية على دول الاستقبال: دراسة حالة الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، عدد 6، 2020.
- (32)- شبلي، سعاد فرح علي، "الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي: دراسة تحليلية"، مجلة كلية الآداب، عدد 55، 2023، ص 114-143.

- (33)- بن عثمان، نوال، "الانعكاسات السوسيو-اقتصادية للهجرة غير الشرعية في الجزائر"، مجلة البحوث القانونية والسياسية، عدد 4، 2018.
- (34)- بن حمودة، أحمد، "السياسات الجزائرية في مواجهة الهجرة غير الشرعية: قراءة في الإطار القانوني والأمني"، مجلة الدفاع الوطني، عدد 12، 2021.
- (35)- براهيمي، حفيظة، "إشكالية الهجرة غير الشرعية في الجزائر: دراسة في المقاربة الأمنية"، مجلة الدراسات الأمنية، جامعة الجزائر، عدد 3، 2020.
- (36)- حمدي، فيصل، "التعاون الإقليمي والدولي في مكافحة الهجرة غير الشرعية: حالة الجزائر"، مجلة الدراسات الدولية، عدد 8، 2022.
- (37)- مكايي، أساء، "الشراكة الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية: نحو مقاربة شاملة للأمن البشري"، مجلة العلوم السياسية والقانون، عدد 11، 2020.

